مجلس الأمن

مؤقت

السنة الحادية والستون

الجلسة **٥٣٤٧**

الثلاثاء، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد مهيغا .... (جمهورية تترانيا المتحدة)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	السيد سميرنوف
الأرجنتين	السيد مايورال
بيرو	السيد دي ريفيرو
الدانمرك	السيد فابورغ – أندرسن
سلوفاكيا	السيد بريان
الصين	السيد لي جونوا
غانا	السيد تاشي – منسن
فرنسا	السيد دو ريفيير
قطر	السيد النصر
الكونغو	السيد إكوبي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بولتون
اليابان	السيد أوشيما
اليونان	السيد فاسيلاكس

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

06-20987 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة من ممثل أفغانستان يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة بدون أن يكون له حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد باسل (أفغانستان) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وإذا لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد جان أرنو، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد أرنو لشغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد جان أرنو، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد أرنو (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لي بغية تقديم تقرير عن التطورات التي شهدها أفغانستان منذ آخر إحاطة إعلامية قدمها وكيل الأمين العام جان ماري-غينو في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وقبيل المؤتمر الهام جداً بشأن البرنامج المستقبلي لعملية السلام في أفغانستان، الذي سيعقد في لندن بعد إسبوعين.

كما يعلم المجلس، فبعد أربع سنوات تقريباً من التوقيع على اتفاق بون، انتهت عملية الانتقال السياسي في أفغانستان بافتتاح المجلس الأفغاني الوطني الجديد بتاريخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وجاء افتتاح المجلس الوطني تتويجاً لعملية شهدت في غضون فترة زمنية قصيرة للغاية لم تتجاوز مدها أربع سنوات تنصيب سلطة مؤقتة، ومن ثم انتقالية، واعتماد دستور ديمقراطي جديد، وإجراء انتخابات رئاسية، وحديثاً جداً إجراء الانتخابات النيابية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ونتيجة لذلك، أعيد الآن إنشاء المؤسسات الحكومية الدائمة، حسبما يقتضيه اتفاق بون. ومن المنصف القول، حسبما يستدعيه نفس الاتفاق، إن تلك المؤسسات الحكومية ذات قاعدة عريضة ومتعددة الأعراق وتراعي نوع الجنس وتمثيلية.

وعقب افتتاح المجلس الوطني، وبفارق ضئيل في الأصوات، انتخب مجلس النواب السيد يونس قانوني رئيساً له، وهو أحد مهندسي اتفاق بون ومرشح سابق للرئاسة، كما كان من أقطاب المعارضة قبل أن يتولى مهام منصبه البرلماني. وانتخب مجلس الأعيان السيد صبغة الله مجددي رئيساً له، وهو رئيس سابق لأفغانستان، ورئيس سابق للمجلس الدستوري لويا جيرغا، والزعيم الحالي لبرنامج المصالحة الوطنية. ومن بين النواب الخمسة لرئيس مجلس النواب امرأة هي النائب الثاني للرئيس.

ومنذ الافتتاح، أحرز كلا المجلسين بعض التقدم في مناقشة نظامهما الداخلي. فقد اعتمد بالفعل عدد من مشاريع الأحكام، وستطبق البقية على أساس مؤقت لفترة ثلاثة أشهر، يجري بعدها إعادة النظر فيها. وقرر المجلس الوطني أيضاً إنشاء لجان برلمانية وإن لم تتحدد عضويتها بعد.

ومن بين المواد الرئيسية في النظام الداخلي التي ما زال يتعين وضع اللمسات الأخيرة عليها مادة تتعلق بعملية ممارسة البرلمان لصلاحياته الدستورية فيما يتصل بالموافقة على أعضاء الحكومة، وما زال يتعين على البرلمان أن يقرر ما إذا كان سيفعل ذلك بالنسبة للحكومة ككل، أو بالنسبة لكل وزير على حدة. وبناء على طلب الرئيس، ستتم المراجعة الفعلية للتعيينات بعد مؤتمر لندن الذي سيعقد في نهاية هذا الشهر، إذ أشار الرئيس إلى أن العديد من أعضاء حكومته ينخرطون تماماً في إعداد ميثاق أفغانستان الذي سيعلن في لندن.

وقررت الحكومة أيضاً إنشاء وزارة للشؤون البرلمانية بغية تيسير التفاعل بين الحكومة والمجلس الوطني. وفي حين أن ممثلي المجلس الوطني لن يكونوا جزءاً من الوفد الأفغاني الذي سيحضر مؤتمر لندن، فإن رئيس مجلس النواب، السيد قانوني، أعرب عن اهتمامه بالعمل مع الحكومة والمجتمع الدولي لدراسة جدول أعمال ما بعد مؤتمر بون، وتحديد السبل والوسائل التي يمكن من خلالها الوفاء بالمعايير. وبشكل عام، شدد السيد القانوني على عزمه على التعاون مع الحكومة والمجتمع الدولي. وتلك بداية حسنة، فمن المهم جدا أن يستمر التعاون بين فرعي الحكومة.

وفيما يتعلق بتطور سياسي آخر، يسرني أن أحيطكم علما بأن الحكومة قد أقرت في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ خطة العمل الوطنية بشأن السلام والمصالحة والعدالة، عقب بضعة شهور من المناقشات والمشاورات. وتُسلِّم الخطة بمعاناة الملايين الذين كانوا ضحية للصراع وتسعى إلى تلبية احتياجاتهم عن طريق الإعادة إلى الوطن وتقصي الحقائق وتعزيز مؤسسات العدالة والمصالحة الوطنية. وفي حين أن الخطة لا بد أن تواجه اعتراضات من جانب بعض المجموعات، فإن المؤتمر المعني بالعدالة الانتقالية، الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر، أوحى بأنه يوجد بالفعل تأييد واسع لتقصي الحقائق والتدقيق مع المسؤولين الحكوميين، وإقامة العدل، كعناصر هامة لعملية السلام.

وبالبناء على برنامج نزع السلاح الذي أنجز في تموز/يوليه من العام الماضي، أقر الشركاء الوطنيون والدوليون الآن استراتيجية لتفكيك المجموعات المسلحة غير المشروعة. ويصل عدد هذه المجموعات إلى المئات، وهي متورطة في الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، وتسهم إلى حد كبير في ضعف الدولة في المناطق الريفية. وباستخلاص الدروس من برنامج نزع السلاح، تبين الاستراتيجية أن

> ”النجاح لن يتم تعريفه بجمع الأسلحة بمفرده، بل بالتفكيك الفعلي للجماعات المسلحة غير المشروعة، والدفع قدما بأمن المواطنين، والحكم الرشيد وسيادة القانون“.

وقد أوشك وضع مفهوم العمليات من الاكتمال. وحددت كل من هيرات وكابيسا كأول مقاطعتين لتنفيذ استراتيجية تفكيك الجماعات المسلحة.

وإلى جانب هذه التطورات الإيجابية، لا بد لي أن استرعي انتباه المجلس مرة أخرى إلى الحالة الأمنية. وبينما انخفض العدد الإجمالي للمصادمات والحوادث العنيفة خلال الشهرين الماضيين على صعيد البلد، تمشيا مع الأنماط الموسمية، فإن الجنوب، كما يعلم الأعضاء، شهد اتجاها سلبيا في التكتيكات التي تستخدمها العناصر المناهضة للحكومة والتي كانت لها آثار قاتلة. وقد نفذ قبل يومين، في ١٥ كانون الثاني/يناير، هجوم انتحاري، حيث انفجرت سيارة مفخخة بالقرب من موكب الفريق الكندي لإعادة بناء المقاطعات في قندهار، مما أدى إلى قتل المدير السياسي، السيد غلين بيري. كما جرح في الهجوم الإرهابي ثلاثة جنود كنديين إلى جانب

عدد من المدنيين الأفغان. وأود أن أؤكد هنا الإشادة التي أعلنها الأمين العام بالسيد غلين بيري، الموظف الكبير في الشؤون الخارجية الكندية، ونائب الرئيس السابق للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة.

وفي نهاية ذلك اليوم، تعرضت مقاطعة قندهار لعملية انتحارية أخرى في محافظة سبين بولداك، أسفرت عن قتل ٢٠ فردا بالإضافة إلى جرح ٢٠ آخرين. وقد وقع قبل ذلك بساعات انفجار عبوة ناسفة في مدينة قندهار، مما أدى إلى قتل ثلاثة أفراد من الجيش الوطني الأفغاني ومدنيين، بالإضافة إلى جرح ١٠ أفراد. ومن بين مجموع ١٩ هجوما انتحاريا وقعت خلال الـ ١٢ شهرا الماضية، وقع ١٣ هجوما منها خلال الأسابيع العشرة الماضية فقط، حيث وقع ثلاثة منها في تشرين الثاني/نوفمبر، وستة في كانون الأول/ديسمبر، وأربعة في كانون الثاني/يناير.

وفي تطور آخر، وقعت هجمات استخدمت فيها عبوات ناسفة مرتجلة ضد القوات العسكرية الدولية تحت قيادة الناتو، في مناطق من البلد كان وقوع مثل هذه الهجمات فيها نادرا في الماضي، مثل مزار الشريف وبغلان وهيرات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أعمال العنف والتهديد باستخدام العنف ضد المسؤولين الحكوميين، والزعماء الدينيين والمدارس ما زالت مستمرة وآخذة في التصاعد، وبخاصة في جنوب البلد وفي الجنوب الشرقي منه. ولذلك، فإن البعد الأمني يظل في صميم الجهود المشتركة للحكومة والمجتمع الدولي، بوصفه شاغلا أساسيا يتطلب التعامل معه بالوسائل العسكرية وغير العسكرية، وكقيد على قدرة المجتمع الدولي، والأمم المتحدة على وجه الخصوص، في تنفيذ عملياتها على صعيد البلد ككل.

واسمحوا لي الآن بأن أطلع المجلس على النقل المزمع لسلطة العمليات من عملية الحرية الدائمة إلى الناتو. وسوف يستمر ذلك على مدى ٢٠٠٦. إن أفرقة إعادة البناء في قندهار، التي كانت سابقا تحت قيادة قوات الولايات المتحدة المنتشرة في إطار عملية الحرية الدائمة، قد نقلت إلى كندا في آب/أغسطس ٢٠٠٥، وسوف تعمل في النهاية تحت قيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وقرر وزراء خارجية الناتو، في ٨ كانون الأول/ديسمبر، توسيع القوة الدولية للمساعدة الأمنية بزيادة ٦٠٠٠ جندي إضافي، بحيث يزداد مجموع القوة من العدد الحالي، وهو ٩٢٠٠، إلى ما يزيد على ١٥٠٠٠ جندي. ولكن الدول الأعضاء في الناتو لم تقدم ضمانات أكيدة حتى الآن بالتبرع بالقوات الإضافية لهذه الزيادة.

وبينما تتوسع عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية وتمتد في المناطق التي كانت تحت قيادة التحالف، فإنه لأمر أساسي أن تزود بالوسائل اللازمة لكي تحافظ على مصداقيتها، لا سيما في مواجهة العدد الكبير من الهجمات التي تشن ضد القوات العسكرية الدولية والتي أشرت إليها سابقا. وسيتطلب ذلك، بالإضافة إلى القدرات القتالية العالية والاتساق فيما بين قواعد الاشتباك الوطنية، إرادة سياسية للمواظبة في المسيرة.

إن الأنباء غير السارة التي كان علي أن أنقلها عن الجبهة الأمنية ينبغي النظر إليها كما هي، أي إشارة على أنه بالرغم من المكاسب الكبيرة التي تحققت خلال السنوات الأربع الماضية في العديد من المجالات، فإن التحديات ما زالت كبيرة، والمهمة ما زالت غير منجزة. إن تعبئة موارد المؤسسات الأفغانية المنشأة حديثا وكذلك موارد المجتمع الدولي ما زالت أساسية من أجل ترسيخ السلام والاستقرار في أفغانستان.

وفي هذا السياق، فإن مجلس الأمن، في آب/أغسطس ٢٠٠٥ قد رحب

”برغبة المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية في الاتفاق على وضع إطار جديد للمشاركة الدولية بعد انتهاء عملية بون السياسية“ (S/PRST/2005/40، ص ٢).

وأحاط علما بنية الأمين العام إجراء مشاورات مع الحكومة وجميع الأطراف الدولية المعنية بشأن جدول أعمال ما بعد الانتخابات.

وقد جرت هذه المشاورات منذ أيلول/سبتمبر مع عدد كبير من الأطراف الفاعلة الأفغانية والدولية، ونحن نتطلع إلى نتيجتها – وثيقة الاتفاق في أفغانستان – التي ستعلن في لندن في ٣١ كانون الثاني/يناير. وقد تعاملت الحكومة الأفغانية مع المشاورات بشكل جدي، وتعامل الوزراء الكبار والمسؤولون من مكتب الرئيس على مدى الشهور الأربعة الماضية وتحت قيادة الرئيس كرزاي، تعاملوا مع المجتمع الدولي على أساس دائم. وجرى التشاور مرارا حول مضمون الاتفاق مع جميع البعثات الدبلوماسية في كابل والمنظمات الدولية والناتو، وتم تقديم العديد من المقترحات ومناقشتها. وبالتالي، فإن الوثيقة التي أصبحت في المراحل النهاية من صياغة مشروعها ستكون، في اعتقادنا، مخططا شاملا وقويا لما نعتقد أنه سيكون، خلال السنوات الخمس القادمة، عملية بناء سلام مكثفة.

ويتعامل الاتفاق بصورة متكاملة مع التحديات الرئيسية التي تواجهها أفغانستان، وهي الأمن والحكم وحقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية ومكافحة المخدرات، والتي تشكل جهودا متداخلة. وهو يؤكد على ما يمكن وما يجب أن تفعله قيادة الدولة الأفغانية، المعززة بالعمليات الديمقراطية التي تمت خلال السنوات الأربع الماضية. ويضع كذلك المبادئ الأساسية التي تحقق الحد الأقصى من آثار عملية بناء السلام، بما في ذلك الاستدامة وبناء القدرات والنهج الجنسانية والمساءلة والدور الرئيسي الذي سيؤديه التعاون الإقليمي.

كما أن الاتفاق يحدد الأهداف المعيارية الأساسية، بالقدر الممكن تحديده من الدقة، والجداول الزمنية بغية تسهيل التعاون والمتابعة، وكذلك لملاءمة التوقعات الشعبية مع ما يمكن تحقيقه في السنوات القادمة. ويسعى الاتفاق إلى تحسين عملية التزويد بالمساعدات من خلال تفصيل الالتزامات بفعالية المعونة. وأخيرا، يتيح الاتفاق إنشاء آلية تنسيق تسلم بقيادة الحكومة الأفغانية، وكذلك، كما جاء في البيان الرئاسي لمجلس الأمن المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر:

> ”الدور الأساسي والمحايد الذي تواصل الأمم المتحدة القيام به لتوطيد السلام والاستقرار في أفغانستان وتنسيق الجهود الدولية ذات الصلة“ (S/PRST/2005/56، ص ١).

إن الأحداث المأساوية الأخيرة التي وقعت في قندهار على النحو الذي وقعت به في أعقاب الإنجاز العظيم، وهو استكمال جدول أعمال بون، إنما هي تذكرة محزنة بحجم المهمات المتبقية في عملية توطيد السلام في أفغانستان. ولكنها يجب أن لا تشغلنا عن إحدى الحقائق الرئيسية لعملية بون، وهي أنه خلال السنوات الأربع الماضية، وكما يشير مشروع الاتفاق، قام الأفغان بتحدي التطرف وتغلبوا على المشاق من أجل إرساء الأساس لدولة الديمقراطية والسلام والتعددية والرخاء. إنهم يستحقون ثقتنا بأنهم، وبمساعدة كاملة من المجتمع الدولي، سينجحون بشكل مماثل في تحقيق الرؤية التي يتضمنها الميثاق لأفغانستان.

وإني واثق بأن مجلس الأمن سيقود المجتمع الدولي، كما فعل خلال عملية بون، نحو الالتزام الكامل والدائم بتلك الرؤية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد أرنو على إحاطته الإعلامية.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى جلسة سرية بعد رفع هذه الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.